# Using the Nudge Theory in Improving Security Policies and Crime Prevention: Integrative Review

Abdul Rahman Abdullah Al-Shugair(*)
alshuqir@hotmail.com

Receipt date:15/5/2023 Accepted date: 7/6/2023 Publication date:1/12/2023

https://doi.org/10.30907/jcopolicy.vi66.666

This work is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License

**Abstract:**

The "Nudge" Theory is considered one of the most recent theories, which is clear in the economic, health, and educational sectors, due to the intensity of studies on it and its applications, but it has not yet been included in crime prevention studies. The use of Nudge theory appears to enrich the theory in the field of crime prevention, and to provide modern, effective, and implementable mechanisms.

The study deals with the "integrative review" approach, which is a distinctive form of research that generates new knowledge on a topic through reviewing, criticizing, and synthesizing representative literature on the topic in an integrated manner so that new frameworks and perspectives are created around it.

The study is based on the literature of behavioral economics, with a focus on three basic and recent theories: nudges, fast and slow thinking, and chaos bias. All of them confirm that the ordinary person acts spontaneously, and makes his daily decisions according to what is available, without thinking and contemplation. Thus, they bear characteristics that the security researcher can employ in preventing crime and designing security policies.

Many of the results of studies using poke and behavioral economics theories in crime prevention emphasized the reduction of crime rates, and yielded positive results in preventing crime, rather than combating it, especially in the field of urban planning, shop design, afforestation, lighting, and paving of streets, which encourages the turnout of individuals to it and causes a natural social interaction that prevents the criminal from being motivated to commit his crime.

The study recommends giving more attention to studies about uses of the nudge theory, developing the design of security policies in crime prevention, and supporting modern security studies and security policy studies.

**Keywords:** security, crime prevention, crime, nudge.

(*) Asst. Prof. Dr./ Naif University for Security Sciences/ Department of Sociology/ Kingdom of Saudi Arabia.

# استعمال نظرية الوكز في تحسين السياسات الأمنية والوقاية من الجريمة: مراجعة تكاملية

عبد الرحمن عبد الله الشقير (*)
alshuqir@hotmail.com

تاريخ الاستلام: 2023/6/3 تاريخ قبول النشر:2023/6/7 تاريخ النشر:2023/12/1

**المستخلص:**

يعد (الوكز) من النظريات الجديدة التي تعد واضحة في القطاع الاقتصادي والصحي والتعليمي؛ نظرًا لكثافة الدراسات حوله وتطبيقاته، إلا إنّه لم يدخل حتى الآن في دراسات الوقاية من الجريمة، ويأتي مقترح استعمال نظرية الوكز في الوقاية من الجريمة من أجل تصميم سياسات أمنية فاعلة وبتكلفة أقل، وتنفيذها بأساليب غير مادية، ومن أجل إثراء التنظير في مجال الوقاية من الجريمة، وتقديم آليات عصرية وفعّالة وقابلة للتنفيذ.

وقد عالجت الدراسة موضوعها بمنهج (المراجعة التكاملية) الذي يعد شكلًا مميزًا من أشكال البحث التي تولد معرفة جديدة حول موضوع ما من طريق مراجعة وانتقاد وتوليف الأدبيات حول الموضوع بطريقة متكاملة بحيث يجري إنشاء أطر ووجهات نظر جديدة حوله.

وقد استندت الدراسة إلى أدبيات علم الاقتصاد السلوكي، مع التركيز على ثلاث نظريات أساسية وحديثة، هي: الوكز، والتفكير السريع والبطيء، وفوضى التحيز. وجميعها تؤكد أنّ الإنسان العادي يتصرف بتلقائية، ويتخذ قراراته اليومية وفق المتاح، من دون التفكير والتأمل، وهي بهذا تحمل سمات يمكن للباحث الأمني أن يوظفها في الوقاية من الجريمة، وتصميم السياسات الأمنية.

وأكدت كثير من نتائج دراسات استعمال الوكز ونظريات الاقتصاد السلوكي في الوقاية من الجريمة خفض معدلات الجريمة، وأثمرت عن نتائج إيجابية من الوقاية من الجريمة، بدلًا من مكافحتها، وبخاصة في مجال التخطيط الحضري وتصميم المتاجر وتشجير

(*) أستاذ مساعد دكتور/ جامعة نايف للعلوم الأمنية/ قسم الاجتماع/ المملكة العربية السعودية.

الشوارع وإنارتها ورصفها، ممَّا يشجع على إقبال الأفراد عليها، ويُحدث تفاعلًا اجتماعيًّا طبيعيًّا يمنع من تحفيز المجرم على ارتكاب جريمته.

وتوصي الدراسة بمنح المزيد من الاهتمام بدراسة استعمالات نظرية الوكز، وتطوير تصميم السياسات الأمنية في الوقاية من الجريمة، ودعم الدراسات الأمنية الحديثة، ودراسات السياسات الأمنية.

**الكلمات المفتاحية:** الأمن، الوقاية من الجريمة، الجريمة، الوكز.

**المقدمة:**

تعد الجريمة أحد أبرز الملفات المطروحة على المستويات الأمنية العالمية على مدى العقود الأخيرة؛ فالجريمة أحد مهددات أمن المجتمع من جهة، وفي المقابل هي أيضاً أحد الموضوعات التي يبحث عنها الجمهور في الروايات الأدبية، ويرغبون في مشاهدتها في صالات السينما...ومن ثم، فالجريمة مرغوبة فنياً وأدبياً، ومرفوضة واقعياً، ممَّا يجعل منها موضوعاً لتصميم سياسات أمنية غير مباشرةً للتأثير الاجتماعي الناعم، أو ما يسمى (الوكز) بهدف الوقاية من الجريمة ومنع مؤشرات نشوئها، بدلاً من بذل الجهود في الضبط الأمني وحل المشكلات، وهذه فضاءات مغيبة كثيراً عن تصميم السياسات الأمنية.

وقد حدثت في السنوات الأخيرة تطورات كبيرة في علم الاقتصاد السلوكي الذي يبحث في الدوافع العميقة الموجهة لقرارات الأفراد الاعتيادية، مثل: الادخار والاستهلاك والتمويل والإقراض، ويكمن تمييزها في تركيزها على السلوك الاعتيادي وغير المرئي لدى عامة الناس، والتعرُّف إلى محدداتهم النفسية والاجتماعية في اتخاذ قراراتهم اليومية، وقد قوبلت نتائج الدراسات بالرفض في البداية، لكنها انتشرت عالميًّا بعد كتاب (الوكز) لريتشارد ثالر، ثم صارت ظاهرة عالمية في تصميم السياسات.

وتسعى هذه الدراسة إلى تأسيس مفهوم جديد عبر دمج السياسات الأمنية في الاقتصاد السلوكي، من طريق جمع نتائج بعض دراسات الجريمة الحديثة، ممَّا تحمل معها سمات

نظرية الوكز، والنظريات الجديدة في علم الاقتصاد السلوكي، وبخاصة إسهامات دانيال كانيمان حول التفكير السريع والبطيء، وفوضى التحيز في اتخاذ القرارات الكبيرة؛ بسبب مشتتات ذهنية صغيرة، فضلا عن إسهامات (فيلسون) حول الجريمة الجديدة، ثم محاولة صياغة مقترح يتضمن تطبيقات نظرية الوكز في تصميم السياسات الأمنية بهدف الوقاية من الجريمة، بدلًا من مكافحتها.

تكمن أهمية الدراسة في ضرورة تطوير السياسات الأمنية، وبناء ثقافة أمنية جديدة، تُسهم في توفير الوقت والجهد والمال، في عالم سريع التغير والتأثر بالتقنية والعولمة، وتتمثل في إدارة الحركة الاجتماعية الاعتيادية، والتخطيط الحضري الاعتيادي، والمناشط الاقتصادية الصغيرة، التي تسهم آليًّا في الوقاية من الجريمة.

وتمثل نظرية الوكز، أحد أحدث نظريات علم الاقتصاد السلوكي، المعنية بدراسات سلوك الإنسان العادي في الحياة اليومية، وانعكاسها على الأمن.

تكمن مشكلة البحث في إيجاد حلول جذرية وحديثة وموثوقة في الحد من ارتفاع التكاليف الباهظة في مكافحة الجريمة باستمرار؛ فعلى سبيل المثال، قدّر (أندرسون) (1999) العبء السنوي للجريمة في الولايات المتحدة بأكثر من تريليون دولار، وهذه التكاليف ليست سهلة، وليست فريدة من نوعها بالنسبة للولايات المتحدة؛ اذ تشترك الحكومات في أنحاء العالم جميعا باهتمام كبير في الحد الفعّال من النشاط الإجرامي.

ثم إنّ الجهود الأمنية تركز على مكافحة الجريمة والحد من حدوثها وتقليل مخاطرها بالأساليب التقليدية، وهذا مكلِّف من حيث الوقت والجهد والمال أيضًا، فضلا عن المخاطر غير المباشرة التي تنشأ من الجريمة، مثل: التضخيم الإعلامي، والفضائح الشخصية، وانتشار الشائعات، وتأثر الصورة الذهنية للأشخاص أو للمجتمع من تكرار الجرائم.

وتوجد مشكلة أخرى، هي أنّ نجاح مكافحة الجريمة يعني بالضرورة فتح ملف تحقيق ووجود متهمين، ممَّا يؤدي إلى مشكلات جديدة، مثل: انتقال المشكلة من المجتمع إلى الحكومة، من طريق الضغط على المؤسسات العدلية والتحقيقات والأدلة الجنائية، وإطالة

أمد القضايا، ورفع تكلفة النظر فيها، وهذا قد يقود إلى مشكلة داخل المشكلة، المتمثلة في مخاطر التحيز غير المقصود، أو حالات الفساد الإداري والمحسوبية والرشاوى التي تشوب بعض القضايا.

تفترض الدراسة أنّ استعمال نظرية الوكز في تصميم السياسات الأمنية، سوف يحقق عوائد معنوية ومادية كبيرة، ويخفض تكاليف مكافحة الجريمة.

**المنهجية:**

تتعدد مناهج الوقاية من الجريمة بتغير مناهج بناء النظرية والبحث والتقييم والسياسة العامة؛ لذا سوف تعالج هذه الدراسة موضوعها بمنهج (المراجعة التكاملية) Integrative Review (IR)، ويُقصد به نقد مجموعة من الأدبيات البحثية وتحليلها وتطويرها، سواء أكانت متعددة العلوم أم فروعًا من علم تخصصي واحد، والتي تشكل في تكاملها ترابطًا قويًّا لموضوع الدراسة. ومن ثم، فهي ترمي إلى توليف أدبيات لتوليد معرفة جديدة تسهم في تشخيص قضية أو معالجة مسألة بحثية. ويعد منهج المراجعة التكاملية شكلًا مميزًا من أشكال البحث التي تولد معرفة جديدة حول موضوعٍ ما من طريق مراجعة الأدبيات التمثيلية وانتقادها، وتوليف أدبيات أخرى، حول موضوعٍ ما بطريقة تكاملية (Torraco 2016, 62).

ويتيح منهج المراجعة التكاملية أن ينظر إلى موضوع الدراسة في سياقات كبرى وزوايا مختلفة، ممَّا يضمن للدراسة أن تصل إلى نتائج قوية، فالغرض من استعمال منهج المراجعة التكاملية هو استعراض قاعدة المعرفة، والمراجعة النقدية، وربما إعادة صياغة المفاهيم، والتوسع في الأساس النظري للموضوع المحدد في أثناء تطوره، وبالنسبة للموضوعات الناشئة حديثًا، فإنّ الهدف هو إنشاء تصورات جديدة ونماذج نظرية، بدلًا من مراجعة النماذج القديمة. وغالبًا ما يتطلب هذا النوع من المراجعة دمج وجهات النظر والرؤى من مختلف المجالات أو تقاليد البحث، وفي حين لا يوجد معيار صارم للمراجعة

التكاملية فإنّ الهدف العام هو التحليل النقدي وفحص الأدبيات والأفكار والعلاقات الرئيسة لقضية ما (Snyder 2019, 336).

**المبحث الأول: أدبيات الدراسة**

تشغل السياسات الأمنية قدرًا كبيرًا من اهتمام منظري السياسات العامة، لما لها من تأثيرات كبرى تتعدى المجال الأمني، وتشترك في المناحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية جميعها؛ لذا تأخذ السياسات العامة في تحسين السياسات الأمنية باستمرار، وهو ما يجعلها تشهد ارتباطاً قويّاً بعملية التطوير والتحديث، سواء على مستوى النظرية أم الممارسة؛ وقد تعرضتا معاً لتدخل قوي من علم الاقتصاد السلوكي ونظرياته وتطبيقاته المتعددة – التي منها نظرية الوكز – لذا سوف نحاول أن نبين مفهوم السياسات العامة والاقتصاد السلوكي وما يتصل بهما.

**1- السياسات العامة والسياسات الأمنية:**

السياسات العامّة هي منظومة من مبادئ الدولة التي تعكسها تقاليد مؤسساتها الحكومية وأنظمتها وخططها وإجراءاتها، والموجهة لقضية محددة، وقد عُرِّفت مئات المرات، وفق منظورات متنوعة، لتكييفها على مختلف بيئات العمل، سواء أكانت حكومية أم شركات أم أفرادًا، لكن المفهوم مستقر في العمل الحكومي أكثر.

ويعرف ريكان رندلي السياسات العامة بأنها: "كل ما تقرر الحكومة فعله أو عدم فعله" (بلا 2014، 132) ويعرف ريتشارد روز السياسات العامة بأنها: "سلسلة من الأنشطة المترابطة قليلًا أو كثيرًا، وأن نتائجها تؤثر فيمن تهمهم مستقبلًا". ويعرفها كارل فردريك بأنها: "برنامج عمل مقترح لشخص أو لجماعة أو لحكومة في نطاق بيئة محددة لتوضيح الفرص المستهدفة والمحددات المراد تجاوزها سعيًا للوصول إلى هدف أو لتحقيق غرض مقصود"(أندرسون 2017، 15)، وإذا كان دور الدولة يقوم على تحقيق المصالح العامّة، فإن السياسات العامة هي أداة تنفيذ المصلحة العامة، ومن ثم فإنّ أيّ سياسات عامة تُتخذ ينبغي أن تستهدف تحقيق مصالح المجتمع العامّة (بلا 2014، 135).

وكلما تعمق التنسيق بين المؤسسات التشريعية والتنفيذية واتضحت إجراءات العمل ومدد النقاش حولها، زادت قوة السياسات وكان العائد منها أسرع وأكبر، وتضعف مستويات السياسات العامّة إذا لم تكن لدى المؤسسات والوزارات سياسات راسخة مستمدة من سياسات الدولة العليا؛ لذلك يمكن قياس قوة أداء المؤسسات الحكومية بنسبة صلاحيات المسؤولين فيها وحدودها، ومدى سلطة ثقافة الحوكمة فيها، مثل: مدى تدخل المسؤول في تغيير السياسات العامة المعمول بها، والشفافية في صناعة القرار، ومساءلة المسؤولين عن الملفات، حتى لو لم توجد شكوى؛ وتؤثر في تصميم السياسات العامة مجموعة من الفواعل من داخل الدولة، وفواعل من خارجها، ممَّا يعني بروز السياسات الأمنية داخل السياسات العامة.

وقد برز مصطلح الفواعل من غير الدول ليشير إلى اللاعبين المؤثرين في السياسات، سواء بالعلاقات مع الحكومة أم بالضغط الشعبي أم باستعمال وسائل التواصل الاجتماعي، والفواعل من غير الدولة إمّا أن تكون فواعل مؤثرة بالقوة الناعمة، وإمّا أن تكون فواعل بالقوة واستعمال العنف مثل: الجماعات المتطرفة، والعصابات المنظمة (Baimyrzaeva 2013, 9)، وقد برز مؤثرون جدد، مثل: تطبيقات التواصل الاجتماعي التي أصبحت إحدى أهم قنوات التأثير السريع في صناعة القرار، وظهرت فكرة (الهاشتاق) لتوحيد الجهود وتجميع الرأي العام في منصة واحدة، وتطبيقات الحكومة للتواصل الفعال مع الجمهور، وخُصصت أيقونات لتقبل الشكاوى والاعتراضات والمقترحات، ممَّا يجعل مؤسسات الدولة على اطلاع سريع ومباشر على التحولات والمشكلات، ويتضح بذلك توسع مجالات القدرة على التأثير في السياسات بأساليب يسيرة حتى لو كانت غير منهجية، وهي تأتي مع رسوخ الوعي السياسي والتنموي في المجتمع. وتكمن أهمية التعرُّف إلى السياسات العامة، بوصفها منظومة تتضمن معها السياسات الأمنية، في أنّ أكثر من 90% من السياسات الأمنية في مجال استعمال الوكز تُنفَّذ من طريق مؤسسات غير أمنية، وتخضع للسياسات العامة التنموية والصحية والتعليمية

والاقتصادية ومن ثم، يكون تصميم السياسات الأمنية مبنيًّا أساسًا على الاندماج في السياسات العامة، وإدخال تعديلات طفيفة، لكنها واعية ومخطط لها، كما أنّ الفواعل المؤثرة في السياسات الأمنية تتقاطع مع الفواعل المؤثرة في السياسات العامة، مثل: الإعلاميين والمواطنين والموظفين من الطبقات العليا والوسطى، في حين تنفرد الفواعل الأمنية بوجود فواعل عنيفة ضد الدولة، كالجماعات الإرهابية والعصابات المنظمة، ممَّا يتطلب التعرُّف إلى الحدود الفاصلة المؤثرة في السياسات العامة والأمنية.

وبناءً على هذا المفهوم للسياسات العامة، فإنّ السياسات الأمنية جزء رئيس في منظومة السياسات العامة، ومن المهم أن تكون في المقدمة في مجال تصميم السياسات، وليس تتبع الثغرات الأمنية وإغلاقها، وتصميم السياسات الأمنية سوف يدفع بالوقاية من الجريمة المبنية على القرار المدعم بالأدلة إلى مستويات متقدمة؛ لأن ديناميكية الجريمة أسرع نموًّا من مكافحة الجريمة بالطرق التقليدية.

**2- علم الاقتصاد السلوكي:**

يتسم علم الاقتصاد السلوكي (Behavioral Economics) بالواقعية والتركيز على الوحدات الصغرى في الحياة اليومية الاعتيادية، ويرصد العادات البسيطة الدائمة، ويرمي إلى تصميم سياسات تسعى إلى تغييرها بالأسلوب نفسه الذي نشأت به، وهو استمرارها بوصفها عادات يومية اعتيادية. وقد أظهرت تجارب الاقتصاد السلوكي دور الهندسة الاجتماعية فيما يتعلق بتحسين القرارات الاجتماعية والاقتصادية للأفراد والمؤسسات والمجتمعات وإيرادات الموارد؛ لذلك، فليس من المستغرب أن يكون كثير من علماء الاقتصاد السلوكي قد فازوا بجائزة نوبل في الأعوام الثلاثين الماضية، مثل: (ريتشارد ثالر 2017، ودانيال كانيمان 2002، وجورج أكيروف 2001، وجاري بيكر 1992، وهربرت سيمون 1978). (Buheji 2018, 280).

والاقتصاد السلوكي منهج علمي يعتمد على تحليل السلوك البشري في الواقع العملي، بهدف شرح عملية صنع القرار الاقتصادي، وهو مختلف عن البصائر السلوكية

(Behavioral Insights) التي ترمي إلى فهم سلوك الناس العاديين واتخاذهم القرارات في حياتهم اليومية، وآليات التأثير فيها؛ وقد تأسس علم الاقتصاد السلوكي من أدبيات مجموعة من العلوم، أهمها: علم النفس المعرفي، وعلوم الاقتصاد والإدارة، فضلا عن علم المخ والأعصاب وعلم الاجتماع المعرفي، ويركز هذا العلم كثيرًا على دوافع الأفراد في اتخاذ القرارات التي تخص حياتهم الاعتيادية أو تمس مستقبلهم كالزواج والوظيفة، ويسعى إلى تحسينها، من طريق تصميم سياسات للحكومة أو شركات التسويق.

ففي الخمسينيات من القرن الماضي، قدم هربرت سايمون مفهوم العقلانية المحدودة التي غطت عيوب العقلانية البشرية وقيودها، كما نقد (سايمون) الانموذج القياسي للاختيار العقلاني، ورأى أنه مضخم بشكل مثير للدهشة؛ اذ يُفترض أن هناك نظام تفضيلات للأفراد منظمًا جيدًا ومستقرًا، ومهارة في الحساب تُمكِنه من حساب مسارات العمل البديلة المتاحة له، التي ستسمح له بالوصول إلى أعلى ما يمكن تحقيقه على مقياس تفضيله بوصفه بديلًا. وقدم (سايمون) مفهوم (الإرضاء)، اذ يفتقر الفرد الذي يواجه خيارًا صعبًا إما إلى الوقت وإما إلى القدرة العقلية لاختيار القرار الأمثل، وبدلًا من ذلك يعمل على تحسين هذه الموارد النادرة من طريق اتخاذ قرار (جيد) كافٍ أو مُرضٍ. وبهذه الطريقة، يحقق الشخص بعض (الإرضاء) على الرغم من أنه قد لا يكون هو الخيار الذي سيتخذه مع الوقت اللامتناهي وقوة حساباته. كان مفهوم (سايمون) للرضا هو التحدي الرئيس الأول أمام الانموذج الاقتصادي القياسي التقليدي، والذي كُشف عنه بوصفه انموذجًا رياضيًّا مجردًا أهمل مراعاة أو دمج قدرات صنع القرار المحدودة للبشر الحقيقيين، وبذلك تؤكد عقلانية (سايمون) أن عقلانيتنا وقوة إرادتنا محدودتان ولا تعملان دائمًا كما تنبأت نماذج الكتب المدرسية لصنع القرار (White 2016, 18).

وجاءت أيضاً المساهمتان الأكثر تأثيرًا من قِبَل (تفرسكي) و(كانيمان) في ورقتهما المنشورة عام 1979م بعنوان (نظرية الاحتمال.. اتخاذ القرار في ضوء عدم اليقين)، اذ وثقت الورقة انتهاكات لمبادئ اقتصادية راسخة، مثل: (المنفعة المتوقعة)، واقترحت نظرية

بديلة ترتكز على مبادئ نفسية واقعية، وهي إحدى أكثر الأوراق التي استُشهِد بها على نطاق واسع (Camerer and Loewenstein 2004, 6).

ومع تطبيق الدراسات على عينات أشمل، مثل قرارات الناس العاديين، والتشخيص الطبي، والأحكام القضائية، وُجد أن التحيز المعرفي يفرض هيمنته على اتخاذ القرار، مهما اشتد الحرص على الموضوعية، ويكون ذلك بتأثيرات تبدو صغيرة ولا يؤبه لها، مثل: مستويات الجوع والشبع، أو المزاج الخاص، أو فوز الفريق المفضل في مباراة البارحة وخسارته.. وهكذا، وتختلف نسبة التأثير، بحسب اهتمامات الأفراد وثقافتهم. وأظهرت مجموعة متزايدة من الأبحاث النفسية أن صانعي القرار عرضة للتحيزات المعرفية، ومن ثم فإنّ خيارات الأفراد غالبًا ما تكون بعيدة عن تنبؤات النماذج الاقتصادية الكلاسيكية، فالنتائج الفعلية لا القياسية هي جوهر علم الاقتصاد السلوكي الذي يدرس القرار الفعلي الذي يتخذه الأفراد بدلًا من الاعتماد على مسار العمل الذي يجب اتباعه (Solek 2014, 39).

وقد ركز علم الاقتصاد السلوكي على دراسة البُعد السلوكي للأفراد عند تحديد اختياراتهم.. ومن ثم، فإنه يسعى، في كثير من الحالات، إلى التدخل غير المباشر لتوجيه السلوك البشري نحو الخيار الأفضل؛ اذ يجري ذلك من خلال التحكم في بيئة الاختيار ذاتها عبر مفهوم إعادة هندسة الاختيار (Choice Architecture)، الذي يَعني تصميم طُرق مختلفة يمكن من طريقها عرض الخيارات الأكثر رشدًا على المستهلكين، وتأثير هذا العرض في عملية صنع القرار لدى المستهلك (النجار 2019، 1).

وقد صدرت ثلاث نظريات حديثة منحت الاقتصاد السلوكي رسوخًا واعترافًا مؤسسيًّا، هي: نظرية الوكز، ونظرية التفكير السريع والبطيء، ونظرية فوضى التحيز...وجميعها أسهمت إسهامًا كبيرًا في تحسين السياسات العامة، وسوف أعرض ملامح هذه النظريات.

**أ- نظرية الوكز (التنبيه)**

الوكز هو تشكيل بنية اختيارات الناس العاديين، وتغيير سلوكهم واختياراتهم بطريقة متسقة مع طبيعة حياتهم الاعتيادية من دون شعورهم بوجود توجيه وإلزام. ويُقصد بالوكز/التنبيه

أيضًا أنه: وسيلة تشجيع وتوجيه السلوك، من دون إلزام أو أمر، ومن دون اللجوء إلى الحوافز المالية أو العقوبات المالية الباهظة، ويتكون من مجموعة فرعية واسعة ومركزة على إدارة السلوك، من طريق صنع السياسات (هالبيرون وآخرون 2019، 39).

وقد تم التعرف على نظرية الوكز من خلال كتاب الوكز (2008) لعالم الاقتصاد السلوكي الأميركي ريتشارد ثالر – تُرجم إلى العربية بعنوان "التنبيه.. تحسين القرارات بشأن الصحة والثروة والسعادة" (2016) – للفت الانتباه إلى أهمية إدارة السلوك العفوي للناس العاديين في الحياة اليومية، وحجم تأثيرها في الوعي واللاوعي بطريقة منضبطة؛ اذ لاحظ أنّ الناس يميلون إلى الموافقة على الوضع الراهن ويتقبلونه، في حين يقاومون التغيير أو إذا أُخذ رأيهم وطُلب منهم اتخاذ قرار بشأن أي شيء. ويركز الكتاب على دراسة سلوك الإنسان في الاقتصاد والصحة والسعادة، من خلال تحليل تفكيره واتجاهاته نحو الأمور الصغيرة وغير المباشرة في حياته اليومية.

وقد تترجم كلمة «nudge» إلى: الوكز والوخز والنكز والتنبيه؛ لأنها مثل وخز الإبرة، خفيف، لكنه يغير في صحة الجسد كله. ويُقصد بها تغيير السلوك الاقتصادي والصحي باتباع سياسات ترمي إلى تعديل الواقع جزئيًّا؛ بحيث تنفذ إلى المجتمع بخفة ومن دون ضجيج، وهذا يؤكد أهمية تغيير السلوك والعادات من دون اللجوء إلى توجيه نصائح وتحذيرات مباشرة وواعية، ومحاولات للإقناع.

وقد عرف (ثالر) مبدأ الوكز بأنه: أي جانب من جوانب تصميم الخيارات الذي يغير سلوك الناس بطريقة متوقعة من دون منع أي خيار أو إدخال تغيير كبير على حوافزهم الاقتصادية، ولكي يعد الوكز مجرد وكز، ينبغي أن يكون سهلًا وتجنبه غير مكلف.. ومن ثم، فإنّ الوكز ليس إملاءات؛ فوضع الفاكهة على مستوى العينين يُعد وكزًا، لكن حظر الأطعمة الخالية من القيمة الغذائية لا يعد وكزًا (ثالر وسنشتاين 2016، 12). ووفقًا لهذا التعريف الدقيق، فإن «ثالر» يرسم خريطة طريق تحدد بدقة ما الوكز، وهو التخطيط لتأسيس السلوك الذي يأتي عفويًّا، ولا يوجه الناس قسرًا أو بالتحذير المباشر؛

لأن من طبيعة أكثر البشر، بحسب دراساته، أن يتصرفوا آليًّا وتلقائيًّا، وقلة قليلة مَن تركز على أي تصرف مهما بدا تافهًا ولا يؤبه له. ويحاول الوكز/ التنبيه التأثير من خلال فرض فكرة صانع السياسة عن المصالح الخاصة بالناس، ومن ثم التدخل في سعي الناس طويل المدى إلى تحقيق رؤيتهم للحياة الجيدة، والتأثير في حياتهم اليومية (White 2016, 25). ويركز الوكز أيضاً على مسألة الإتاحة والتوافر وفعلها النفسي، أي: الاستدلال على أن حدثًا ما يكون أكثر احتمالاً إذا كان من الممكن تذكر وقوعه بسهولة نسبية، بما قد يمكِّن من اتخاذ قرارات سريعة، لكنها متحيزة؛ بسبب بروز أحداث معينة بدلاً من التكرار الفعلي الذي تحدث به هذه الأحداث، وبخاصة إذا كان الحدث قد حظي باهتمام كبير في الأخبار. على سبيل المثال: ستُذكر الأخبار الرئيسة المتعلقة بحوادث الطائرات بسهولة أكبر من حوادث الدراجات، على الرغم من أنّ هذه الأخيرة أكثر تكرارًا. وبالنسبة للسلوك الأمني والسلوك البشري، فقد يؤدي الاسترشاد بالتوافر جنبًا إلى جنب مع التحيز المفرط في التفاؤل إلى أن يقرر الناس أنّ الأمن ليس مشكلة لأنهم لم يواجهوا مشكلة معه في الماضي القريب. ومن ناحية أخرى، إذا ركزت القصص الإخبارية الأخيرة على المخاطر الأمنية، فقد يركز الناس بشكل غير متناسب على حماية أمنهم (Baddeley 2011, 9).

**ب- التفكير السريع والبطيء:**

يُعد عالم النفس دانيال كانيمان من أهم العلماء المعنيين بتطوير عمليات اتخاذ القرار، وهو أحد الفائزين بجائزة نوبل في الاقتصاد أيضًا. وقد أصدر كتابه المترجم بعنوان (التفكير السريع والبطيء) عام 2011م، ويقصد بنظام التفكير السريع: الأشخاص الذين يتخذون القرارات اليومية بطريقة تلقائية وغير واعية، وفقاً لما اعتاده الفرد، وتبعًا لسهولة الحصول إلى الشيء حتى وإن كان لا يعكس الخيار الأمثل، وهؤلاء يشكلون الغالبية في كل مجتمع. أما نظام التفكير البطيء، فهو عقلاني وواعٍ، ويعتمد على اتخاذ القرارات بوعي وإدراك للمكاسب والخسائر، وفقًا لكل حالة يتطلب فيها اتخاذ القرار، وهم قلة نادرة.

وتركز نتائج الدراسات الكثيرة التي نفذها المؤلف أو استشهد بها على فكرة اتخاذ القرار في ظل عدم اليقين، ممَّا يسبب تحيزات في اتخاذ القرار (كانمان 2015، 26).

ويؤكد نظامُ التفكير السريع والتفكير البطيء نظامَ الوكز؛ فكلاهما يؤكد أن أكثر البشر يتصرفون في حياتهم اليومية بعفوية ويكررون السلوك المعتاد ويتخذون القرارات الجاهزة من المجتمع، في حين قلة من الناس عقلانيون ويتصرفون بما تمليه عليهم مصالحهم.. ومن ثم، فإن تصميم السياسات ينبغي أن يوجه للغالبية.

**ج- الفوضى.. تأثير التفاصيل الصغيرة على القرارات الكبيرة**

صدر كتاب (Noise: A Flaw in Human Judgment) (الفوضى: عيب في الحكم البشري) عام 2021، بالاشتراك بين كلٍّ من: أوليفييه سيبوني وكاس بي سنستاين، وهو يبحث في مدى ارتباط الفوضى بالتحيزات المسبقة وتأثيرها في اتخاذ القرار، ويركز على تأثير الثقة المفرطة، والتمسك بما يعزز القناعات المسبقة، وتناقضات تشخيص الحالات والمواقف والأحداث.

ويُلاحَظ أن استعمال مصطلح (الفوضى) مجازي، وهو إشارة إلى التأثيرات المشتتة للانتباه؛ اذ يُظهر الكتاب أن (الحالة المزاجية) لها تأثير في اتخاذ القرار. ويفكك كانيمان أنواع الفوضى بشكل منهجي، ويقدم أمثلة كثيرة ومتنوعة لتأثيراتها، وتتضح المخاطر المصاحبة خصوصًا عندما يتأثر صناع القرار بالاستجابات الغريزية، والآنية في كثير من الأحيان، ويقدم اقتراحات مهمة لتحسين الأحكام والقضاء على التناقضات. ومع ذلك، توضح الفوضى مدى خطورة إعطاء ردود الفعل الغريزية دوراً أكبر من حجمها من بين سياقات أخرى (Mance 2022, 226)، إذ تبرز كثير من الإشكاليات عند تناقض تشخيص الأطباء لمرض، مع أن الأعراض واحدة، أو عندما يُصدر القضاة أحكامًا مختلفة للجريمة نفسها، أو عندما يكون للمعلم ردود فعل مختلفة عند إعادة قراءة مقال الطالب نفسه. ويوضح دانيال كانيمان وأوليفييه سيبوني وكاس بي سنستاين مستويات الفوضى المقلقة وحتى الفاضحة، في مجالات الحكم المختلفة، ويقترحون أدوات عملية

لتقليلها، ومن ثم تحسين الأحكام، حيث توجد الفوضى، التي تتسبب في الظلم وفقدان المصداقية التنظيمية، في مجالات عديدة، مثل: الأحكام القانونية، وتقييمات الأداء، واكتتاب التأمين، وقرارات التوظيف(Brenner 2022, 69) .

وكل ما تقدم صار يُدرس الآن ضمن علم الاقتصاد السلوكي، وصدرت حوله دراسات كثيرة، استمر بعضها عشرات السنين ودرست آلاف الحالات، وأكدت أن توقعات الإنسان العادي الافتراضية يمكن أن تكون مصدر توجيه من دون إقناع ولا شعور منه، ومن ثَمَّ فإن الأمن ينبغي أن يكون حاضراً لتصميم أو رصد عمليات الوكز.

**المبحث الثاني: استعمال السياسات السلوكية في السياسة العامّة**

أدرك الفلاسفة، منذ مدة طويلة، أنّ البشر غالباً ما يتخذون خيارات سيئة لها تأثير سلبي في أنفسهم وفي الآخرين، وفي بعض الأحيان نتعرف إلى أخطائنا، وأحياناً يلفت انتباهنا إليها أشخاص آخرون، وفي أفضل الحالات، نتعلم من أخطائنا، لكن في بعض الأحيان نحتاج إلى مؤسسات ترشدنا إلى الأفضل، سواء أكانت تلك في شكل مستشارين لتقديم المشورة لنا حول كيفية عيش حياة أفضل، أم الدولة التي تطبق القوانين لحماية بعض المواطنين من بعضهم الآخر. لكن في السنوات الأخيرة، تحول التركيز من الخيارات وعواقبها إلى كيفية قيامنا بهذه الخيارات، فقد أخضع علماء النفس والاقتصاديون عملية اتخاذ القرار لتدقيق جديد، وكشفت أبحاثهم المبتكرة عن المراوغات والشذوذ في كيفية معالجة المعلومات وتقييم الخيارات، واستُبدِلت بالنماذج المثالية لـ(الاختيار العقلاني) تدريجياً مفاهيم جديدة لصنع القرار تتضمن دلائل تجريبية على العيوب النفسية (White 2016, 15).

وترمي السياسات إلى دراسة سلوك الأفراد، والتعرُّف إلى مواطن التلقائية والعفوية فيه، وجوانب الخلل الذي تقع فيه، ثم تصميم سياسات موجهة ومركزة لتغيير السلوك من دون الاحتكاك المباشر مع الأفراد. وقد درس الباحثون كيف أثرت التحيزات والاختلالات المعرفية المختلفة التي حددها علماء النفس في النتائج القانونية، مثل قرارات هيئة

المحلفين، وتشكيل العقود، وحتى آراء القضاة.. كما اقترحوا أيضًا طرقًا يمكن أن تُسخَّر فيها تلك الانحرافات الشاذة في صنع القرار لتحسين النتائج في مجالات السياسة جميعا، بما في ذلك النتائج العامة، مثل جهود إعادة التدوير والتبرع بالأعضاء، فضلا عن مزيد من الجهود التي تركز على الفرد، سواء تأمين التقاعد، أم إنقاص وزن السمين (White 2016, 20).

وتسارعت التجارب الدولية والعربية في دمج الاقتصاد السلوكي ضمن هيكلة تصميم السياسات العامة، ممَّا نتج عنه تغيير أكثر من 136 سياسة حول العالم، وأكثر من 200 مؤسسة حكومية تستفيد من الاقتصاد السلوكي في صياغة السياسات العامة (قندوز 2021، 1)، ويمكن عدّ أن أول وحدة تنبيه/حث سلوكي أُنشِئت في عام 2009 عندما عينت الحكومة الأميركية الاقتصادي كاس سنستاين (C. Sunstein) لرئاسة مكتب المعلومات والشؤون التنظيمية لتبسيط اللوائح. وفي عام 2010، أنشأت المملكة المتحدة أول وحدة رؤى سلوكية (Behavioral Insights Team) تحت إشراف مكتب مجلس الوزراء. وقد حذت حذوهما دول أخرى، مثل: أستراليا وكندا وهولندا وألمانيا والهند وإندونيسيا وبيرو وسنغافورة وكثير من البلدان الأخرى في استكشاف تطبيق الرؤى السلوكية على سياساتها وبرامجها، كما أنشأت المؤسسات الدولية، مثل المصرف الدولي ووكالات الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) والاتحاد الأوربي، وحدات رؤى سلوكية لدعم برامجها (قندوز 2021، 6-7).

وتوجد عشرات التجارب الموثقة لها، في قطاعات تمثل: الصحة والتعليم والسياسات العامة والاتصالات والطاقة وحماية المستهلك وسوق العمل والخدمات المالية والمصرفية، وهي نماذج من تجارب وحدة الوكز في عدد من دول العالم، وكلها تجارب جديدة تؤكد أنّ التغيير في بيئة العمل وسياسات الحكومات هو أحد أهم خيارات المستقبل، ومن أبرزها ما يأتي:

(وحدة توجيه البصائر السلوكية) في بريطانيا، وتعد من أقدمها في العالم، تأسست عام 2010، من أجل تحسين ثلاثة مجالات رئيسة في السياسة العامة، هي: الصحة، وتمكين المستهلك، وكفاية الطاقة وتغير المناخ، فضلا عن دعم اتخاذ القرار في السياسات العامة الحكومية. وتعد تجاربها من أهم التجارب التي لقيت رواجًا عالميًّا، ومن أبرز إنجازاتها: اقتراح السجائر الإلكترونية، وقد لقيت انتشارًا عالميًّا واسعًا بعد أن قدرت وكالة الصحة العامة الإنجليزية أنها أكثر فعالية من طرق الإقلاع عن التدخين بنسبة 60%، كما رصدت الوحدة قائمة بأكثر الأطباء وصفًا للمضادات الحيوية، واستهدفوهم برسائل حث على تغيير أساليب وصف المضادات، وانخفض وصف المضادات في المنطقة السكانية المستهدفة. وفي عام 2015م، أصدر رئيس الولايات المتحدة «أوباما» أمرًا تنفيذيًّا شجع الوكالات الفيدرالية على توظيف الرؤى السلوكية لتصميم سياسات وبرامج حكومية أكثر فعالية. وجه الأمر الوكالات جميعا لتطوير استراتيجيات لاستعمال أكبر للعلوم السلوكية. وقد وجه كذلك فريق العلوم الاجتماعية والسلوكية الذي أُنشِئ مؤخرًا لإصدار إرشادات لمساعدة الوكالات على تنفيذ الطلب، وقد اعتمدت هذه الأدوات بشكل متزايد رؤى سلوكية لتصبح أكثر فعالية في مساعدة المستهلكين على التغلب على اتخاذ القرارات (Abdukadirov 2016, 3).

وتوجد تجربة طريفة نفذتها حكومة الصين عام 2016م؛ اذ حاولت الصين تثقيف الناس لمدة عشرين عامًا بشأن أهمية فرز النفايات القابلة للتدوير في الحاويات المخصصة لها، ولم تثمر الجهود عن تحسن ملحوظ، ثم أطلقت وكالة الصين لحماية البيئة (CEPA) حملة ترمي إلى تحسين عملية رمي النفايات في الحاويات المخصصة لكل نوع من النفايات، واعتمدت الحملة إثارة الشعور بمقارنة الأقران، وربط المستوى الاجتماعي للشخص ودرجة تحضره وذكائه بمدى اهتمامه بوضع كل نوع من النفايات في الحاوية المخصصة لها، ثم تحولت فعليًّا إلى مسألة فخر بين المواطنين ليظهروا أمام الآخرين

بأنهم يتمتعون بالذكاء والمستوى الاجتماعي الرفيع، وقد حققت الحملة هدفها، وأصبح رمي النفايات في حاوياتها الصحيحة بعد فرزها ثقافة عامة (كلية محمد بن راشد د.ت، 21). ودخلت كثير من الدول العربية في مجال الاقتصاد السلوكي وأسست وحدات للوكز، وهي تجارب حديثة، توصف بأنها لا تراعي الجانب السلوكي للأفراد في تصميم السياسات العامة إلا قليلًا، وهي عنصر رئيس في استعمالات الوكز (قندوز 2021، 7). وفي السعودية، تأسست وحدات حكومية وخاصة، مثل: شركة (هوّز) (تأسست عام 2013) المتخصصة في التحول الرقمي والاقتصاد السلوكي، ويبدو من جهودها المعلنة أنها لا تزال في طور التأسيس، كما توجد ممارسات إدارية وتقنية أسهمت إسهامًا فاعلًا في الوكز، مثل سوق العقار الذي تنظم بعد بروز منصة (إيجار) التي تضمن العقود إلكترونيًّا، ويجري التسلسل في السداد أو الرفع الفوري لمحكمة التنفيذ لإيقاف الخدمات أو السداد، كما اتبعت بعض الحكومات الخليجية هذه السياسة بدقة أكبر؛ بحيث تكون الحكومة هي الضامن للسداد مقابل نسبة 10% من قيمة كل عقد.. ومن ثم ، انخفض التعثر عن السداد، وزاد الدخل القومي، من دون الحاجة إلى إقناع المستأجر بضرورة السداد أو إيجاد مسكن يلائم مستواه المادي.

**المبحث الثالث: المنهج السلوكي وتحسين السياسات الأمنية:**

ترتفع التكاليف الباهظة للجريمة باستمرار، فعلى سبيل المثال قُدر العبء السنوي للجريمة في الولايات المتحدة بأكثر من تريليون دولار، وهي تكاليف ليست بسيطة، والولايات المتحدة ليست فريدة من نوعها اذ تعاني غالبية الدول من هذه التكلفة الباهظة؛ لذلك تشترك الحكومات الاهتمام في الحد الفعال من النشاط الإجرامي ( Van Winden and Ash 2012, 181).

وقد اعتادت السياسات الأمنية على النهج القائل: إنه من أجل إحداث تغيير إيجابي في الوقاية من الجريمة، يحتاج الناس إلى الشعور بأن لديهم اختيار مساراتهم ذات الصلة بقرارات جودة الحياة «للتأثير دون سلطة»، بما يعني أننا بحاجة إلى التعامل مع المشكلات

الاجتماعية والاقتصادية المزمنة، مثل: الفقر، وانخفاض الطموح لتحقيق دور في الحياة، وتدني نوعية الحياة، وانخفاض إنتاجية الشباب، وعدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي، وانخفاض الإنتاجية، وارتفاع هجرة الشباب، وقضايا البطالة وعدم استقرار الأعمال (Buheji 2018, 282)، وينبغي تحديد المشكلة الأمنية المستهدفة بالتغيير، والجمهور المستهدف، وتصميم خيارات فعالة، وتقدير العواقب المترتبة على تطبيقها، وآليات دمج السلوك في المجتمع.

لكن من جهة أخرى؛ يفتح النهج السلوكي للوقاية من الجريمة مجالًا جديدًا من إصلاحات السياسة القائمة على التجريبية بدلًا من العقلانية؛ لتتجاوز هذه الإصلاحات بكثير حجج انموذج الجريمة العقلانية (احتمالية الكشف والعقاب)، وتستهدف العوامل المعرفية والعاطفية المختلفة، وتجري الدعوة إلى توسيع فهم المجتمع القانوني للردع، ممَّا يؤدي إلى رؤى جديدة قيمة في صنع السياسات الأمنية؛ اذ ينبغي إيلاء اهتمام أكبر للسياسات التي تستغل المواقف والعواطف المتعلقة بالمخاطر البشرية (Van Winden and Ash 2012, 204).

ولعلَّ أبرز ما قاله علماء الجريمة: الفرصة تصنع اللص (Opportunity makes the thief)، واستعملت في المقاربة الظرفية، أي التي تستهدف العوامل المكونة لموقف أو وضع معين يكون فيه الفعل الإجرامي باحتمالية وقوع عالية، والتي تعمل على العلاقة الترابطية بين الفرصة التي تجمع الجاني المحتمل بالضحية المحتملة، بما يشمله الجاني المحتمل من استعداد وإرادة ورغبة، والضحية المحتملة من ضعف وهشاشة ونقص في الحذر، والزمان والمكان، وبهذا ترمي المقاربة الظرفية إلى تقليص الفرص الإجرامية (المصمودي 2022، 180)، فقد أدرك العلماء منذ مدة طويلة أن الخصائص الظرفية لها تأثير قوي في تصورات الجناة لفوائد الجريمة وتكاليفها، وأظهرت كثير من الدراسات أن جهود منع الجريمة الظرفية، بما في ذلك تصعيب الهدف وتشديد الرقابة، يمكن أن تقلل بشكل كبير من الجرائم. كما درس الباحثون كيف يصوغ الجناة تصوراتهم لتكاليف الجريمة ومنافعها في المواقف الجنائية (Pickett 2018, 1641).

فارتكاب أنواع معينة من الجرائم يعتمد اعتمادًا حاسمًا على مجموعة من الفرص الظرفية الخاصَّة وهذه الفرص قد تحتاج إلى المنع بطرق محددة للغاية، والاعتراف بأنّ هناك مجموعة واسعة من الجناة الذين يحاولون تلبية مجموعة متنوعة من الدوافع باستعمال مجموعة متنوعة من الأساليب، ومن المسلَّم به كذلك أن الناس جميعا لديهم بعض الاحتمالية لارتكاب جريمة اعتمادًا على الاوضاع التي يجدون أنفسهم فيها.. ومن ثم، فإنّ المنع الظرفي لا يميز بدقة بين المجرمين وغيرهم (Clarke 1997, 4) ، ويختلف منع الجريمة الظرفية جذريًّا عن معظم علوم الجريمة في توجهها، انطلاقًا من تحليل الظروف التي أدت إلى ظهور أنواع معينة من الجريمة، فإنها تقدم تغييرًا إداريًّا وبيئيًّا منفصلًا لتقليل فرصة حدوث تلك الجرائم. وبالتالي فهو يركز على أوضاع الجريمة، وليس على أولئك الذين يرتكبون أعمالًا إجرامية، وهو يسعى إلى منع حدوث الجريمة، بدلًا من اكتشاف مرتكبيها ومعاقبتهم، ولا يسعى إلى القضاء على النزعات الإجرامية أو المنحرفة من طريق تحسين المجتمع أو مؤسساته، ولكن فقط لجعل الإجراءات الجنائية أقل جاذبية للمجرمين (Clarke 1997, 2).

وفي حين أن مفهوم الوقاية الظرفية كان بريطانيًّا في الأصل، فإنه سرعان ما تأثر تطوره بالبحوث السياسية في الولايات المتحدة التي تضمنت مفهوم (الفضاء القابل للدفاع عنه) و(منع الجريمة من خلال التصميم البيئي) أو CPTED. وتمثل أفكار (الفضاء القابل للدفاع عنه) لأوسكار نيومان محاولة رائعة لاستعمال الشكل المعماري لإنقاذ الإسكان العام في الولايات المتحدة من نهب الجريمة. ويعتقد (نيومان)، وهو مهندس معماري، أن تصميم مشاريع الإسكان العام لم يشجع السكان على تحمل المسؤولية عن المناطق العامة وعن ممارسة غرائزهم (الإقليمية) العادية لاستبعاد المخالفين المفترسين. وانتقد، على وجه الخصوص، الحجم الكبير للمباني التي جعلت من المستحيل على السكان التعرُّف إلى الغرباء، وتعدد نقاط الوصول غير الخاضعة للرقابة التي سهلت على المخالفين دخول المشاريع والهروب بعد ارتكاب الجريمة (Clarke 1997, 7) .

وقد أورد رونالد كلارك ست عشرة تقنية لتقليل فرص الجريمة، هي:

| زيادة الجهود المتوقعة | زيادة المخاطر المتوقعة | تقليل الحوافز | إزالة الأعذار |
|---|---|---|---|
| **1. تحصين الهدف:**<br>**– ماكينة كشف العملات المعدنية المزيفة.**<br>**– أقفال لعجلات قيادة السيارات.**<br>**– حواجز تأمين زجاجية.** | **5. فحص الدخول/الخروج:**<br>**– بوابات تذاكر آلية.**<br>**– فحص الحقائب.**<br>**– تثبيت موانع السرقة الإلكترونية أو المغناطيسية على الملابس والبضائع.** | **9. إزالة الهدف:**<br>**– استعمال راديو السيارة القابل للإزالة.**<br>**– توفير ملاجئ للنساء.**<br>**– كروت مسبقة الدفع للهواتف العامة (إزالة الخزينة).** | **13. وضع القواعد:**<br>**– الإقرارات الجمركية.**<br>**– مبادئ توجيهية لمنع التحرش والمضايقات.**<br>**– ضرورة التسجيل بالفنادق.** |
| **2. تحديد صلاحيات الدخول:**<br>**– حواجز دخول لساحات انتظار السيارات.**<br>**– وضع أسوجة حول أفنية أو حدائق المنازل.**<br>**– هواتف على البوابات لتصريح الدخول.** | **6. المراقبة الرسمية:**<br>**– كاميرات مراقبة تجاوز الإشارة الحمراء.**<br>**– أجهزة الإنذار ضد السرقة.**<br>**– حراس الأمن.** | **10. تسجيل الممتلكات:**<br>**– وسم الممتلكات.**<br>**– ترخيص المركبات.**<br>**– وسم الماشية.** | **14. تنبيه الضمير:**<br>**– مراقبة السرعة بالرادار.**<br>**– لافتة مثل: «سرقة المتاجر لا تزال سرقة».**<br>**– لافتة مثل: «الحمقى يشربون ويقودون».** |
| **3. صرف أو تشتيت انتباه المعتدين:**<br>**– موقع حيوي لمحطات الحافلات.**<br>**– موقع مناسب للمقاهي.**<br>**– غلق الشوارع.** | **7. المراقبة من الموظفين:**<br>**– وضع التليفونات العامة في أماكن يمكن مراقبتها.**<br>**– مسؤولو المتنزهات العامة.**<br>**– كاميرات المراقبة.** | **11. التقليل من الإغراء:**<br>**– توفير قوائم محايدة بين الجنسين.**<br>**– مواقف مخصصة للسيارات.**<br>**– تنفيذ الإصلاحات بسرعة.** | **15. السيطرة على المواد المثبطة:**<br>**– تقنين سن الشرب.**<br>**– تثبيت أجهزة حساسة تمنع السائق المخمور من تشغيل محرك السيارة.**<br>**– استخدام رقائق التلفاز التي تسمح بالرقابة الأبوية على المحتوى المعروض (العنف).** |
| **4. تقييد أدوات تيسير الجريمة:**<br>**– استخدام صورة شخصية على بطاقات الائتمان.**<br>**– مكافحة الأسلحة.**<br>**– هوية المتصل.** | **8. المراقبة الطبيعية:**<br>**– تصميم هندسي وتخطيط عمراني يضمن تأمين المساحات السكينة وغيرها.**<br>**– إنارة الشوارع.**<br>**– بطاقات تعريفية لسائقي سيارات الأجرة (تأمين للراكب).** | **12. منع الاستفادة:**<br>**– حماية الملابس بوضع كبسولات الحبر الملطخ، حال نزعها بالقوة بعد السرقة.**<br>**– استخدام راديو السيارة الذي يمكن تشفيره بكلمة سر.**<br>**– تنظيف الجرافيتي (الكتابات والرسومات المشوهة للحوائط والشوارع).** | **16. تيسير الامتثال للقواعد:**<br>**– تسهيل إجراءات الاستعارة من المكتبات.**<br>**– إنشاء المراحيض العامة.**<br>**– وجود صناديق القمامة.** |

**Source: Adapted from Clarke Homel (1997) https://popcenter.asu.edu/sites/default/files/scp2_intro_0_0.pdf**

ومن ضمن النظريات ذائعة الصيت أيضاً في الوقاية من الجريمة:(نظرية النوافذ المكسورة)، والتي تفترض أنّ الأحياء التي تنتشر فيها مظاهر النوافذ المكسورة والكتابة على الجدران والمباني المهجورة والتسول وغيرها من علامات الفوضى، تخلق بيئة أفضل للنشاط الإجرامي، وأنّ مثل هذه الصفات، وفقًا لما يسمى (نظرية النوافذ المكسورة)، ترسل رسالة مفادها أنّ هذه الأماكن لا تخضع للمراقبة وأن الجريمة سوف تمر من دون عقاب، وقد دفعت هذه الحجة السلطات إلى الضغط على الجرائم البسيطة على أمل منع مزيد

من الجرائم الكبيرة، وكذلك إجراء دراسات حول كيفية تأثير الفوضى في السياق الأمني للناس(Pandey and Pathak 2021, 1724) .

والميزة الواضحة لهذه النظرية عن كثير من أسلافها في علم الجريمة: أن النظريات السابقة طرحت حلولًا كانت مكلفة وتستغرق وقتًا طويلًا لإثبات فعاليتها، في حين قد تؤدي نظرية النوافذ المكسورة إلى إحداث تغيير سريع وبتكلفة زهيدة، إذ أن محاربة الفوضى أسهل بكثير من محاربة الشرور الاجتماعية الخطيرة مثل الفقر ونقص التعليم. علاوة على ذلك، عندما لا تُصلح النوافذ المحطمة، فهذا يعني عدم وجود رقابة اجتماعية غير رسمية، وتشمل الرقابة الاجتماعية غير الرسمية سلوكيات مثل الامتثال للمعايير الاجتماعية والعمل كمتفرج عند ارتكاب جريمة لا يسيطر عليها القانون، وبعد اعتماد هذه السياسة في نيويورك بدأت معدلات الجريمة بالفعل في الانخفاض، وهو ما شجع على انتشارها (Pandey and Pathak 2021, 1722-1723) .

وفي مجال التخطيط الحضري توجد دراسات حول الوقاية من الجريمة، وهي تحمل معها سمات الوكز، المتمثل في التغييرات الطفيفة في الحياة العامة، بشكل مخطط له وواعٍ؛ اذ أشار ماركوس فيلسون في دراسة نُشرت عام 1995م إلى أن الاحتياطات الأمنية التقليدية ضد الجريمة المعمول بها عبر التاريخ تشبه الأدوية الشعبية التي توصف لمقاومة الأمراض الشائعة، ويقدم ماركوس فيلسون سياسات جديدة تلائم التحولات الاجتماعية والاقتصادية، من بينها: زيادة الاهتمام بالضبط الاجتماعي الرسمي، وغير الرسمي، مثل: تنمية الوعي بين أفراد الأسرة والأصدقاء وتذكيرهم بالتدابير الأساسية والاحتياطات اللازمة لكل حالة، ووضع تحذيرات في الأماكن التي ترتفع فيها المخاطر الأمنية، وتذكير الناس بحماية ممتلكاتهم، وزيادة تقنيات الأمان في السيارات، وتحسين المراقبة الطبيعية، مثل إنارة الشوارع وتقليم أسوجة (جمع سياج) الأشجار، ووضع حواجز لا تعيق الرؤية (إيكرز وسيلرز 2013، 72). ويشير فيلسون، في دراسة أخرى عام 2002م، إلى أن الوقاية من الجريمة التي تُجرى من قِبَل الأفراد والجيران والمجتمع المحلي، وأنماط حركة الناس

وتصاميم الأماكن والأبنية والمعالم الأخرى لبيئة الحياة اليومية، كلها تؤثر في عملية اتخاذ القرار من المجرم المحتمل، وتقلل من فرص ارتكاب الجريمة (إيكرزوسيلرز2013، 73).

ويمكن ملاحظة أنّ النماذج التي يقدمها (فيلسون) تتقاطع مع مفاهيم نظرية الوكز، وهي تتسق مع نتائج الدراسات الحديثة الموجهة للوقاية من الجريمة باستعمال نظرية الوكز؛ إذ إنّها تنطوي على منظومة كاملة من الممارسات ورؤية الأمن في صغار الأشياء بشكل لا يثير الانتباه ويحقق الأمن.

**المبحث الرابع: تطبيقات الوكز الأمني في تحسين السياسات الأمنية:**

يُقصد بالوكز الأمني (security nudge): اعتماد السياسات الأمنية في تنفيذ المشروعات والمبادرات والأحداث الأمنية بطريقة واعية بأنّها أمنية، ولكنها تتبع أساليب ومنهجيات لا تلفت الانتباه. ويشمل أيضًا: تصميم السياسات الأمنية في مجالات غير أمنية، كالتنمية والتخطيط الحضري والسياحة والترفيه والرياضة، بهدف التقليل من الثغرات التي يمكن أن يرى فيها المجرم فرصة لارتكاب جريمته، مثل: إنشاء فضاءات عامة لأفراد المجتمع لممارسة هواياتهم أو لقضاء بعض الوقت في النزهة، في مجتمعات مغلقة ثقافيًّا، ويمكن أن تنشأ فيها الجريمة والانحراف، بهدف التفكيك الناعم للمؤشرات المعززة لها.

والوكز الأمني أيضًا هو: تغيير الإجراءات الأمنية من إجراءات مادية بحتة وروتينية، إلى إجراءات ناعمة وغير مشاهدة وتلقائية، وتنفيذها عبر مؤسسات خدمية وتجارية، والخيال الأمني شرط ضروري لتصميم السياسات في الوكز الأمني، كما أن استهداف السلوك العفوي للأفراد العاديين في الحياة اليومية والإبقاء عليه، مع توجيهه، شرط أساسي أيضاً.

وقد استعملت نظرية الوكز في تطبيقات مختلفة لتحسين السياسات الأمنية، منها: عدم المثول أمام المحكمة وسياسة الكفالة النقدية والحبس الاحتياطي، ومن طريق التنبيه وضعت سياسات بديلة عملت على تقليل حالات عدم المثول أمام المحكمة، كانت على

النقيض من سياسات الحوافز المالية التي لم تكن فاعلة (Ouss 2022)، وطُبِّقت سياسة عدم الكفالة النقدية في فيلادلفيا بالولايات المتحدة، فالكفالة النقدية كانت تبرر بأنها تساعد على ضمان المثول ومنع الجرائم من قِبَل المتهمين المفرَج عنهم، وهو أمر ليس له أي دليل يدعم نتائجه الإيجابية؛ لذا ومن طريق ورقة بحثية تم التأكيد على أنه يجب مراجعة سياسة العقوبات المالية بوصفها حافزًا هامشيًّا، فهي قد لا تكون بمنزلة رادع فعال، وبدلًا من ذلك فإنّ اعتماد الوكز/التنبيه من قِبَل المحكمة سيكون أكثر فعالية من تلك السياسات التي تستهدف الحوافز (Ouss and Stevenson 2022, 27).

وفي دراستين ميدانيتين في مدينة نيويورك، أُعيد تصميم نموذج الاستدعاء للمحكمة بإرسال رسائل نصية تذكر بموعد الحضور بوصفها وكزًا/ تنبيهًا، وقد قللت هذه التدخلات من حالات عدم الامتثال بنسبة 13 – 21% وأدت إلى تقليل 30 ألف أمر اعتقال خلال مدة 3 سنوات. في حين يعتقد كثير من الناس العاديين أنّ عدم الامتثال في الموعد يكون متعمدًا. وتقلل هذه المعتقدات العادية من دعم السياسات التي تزيد من دعم العقوبة، وتشير النتائج إلى أنّه يمكن جعل سياسات العدالة الجنائية أكثر فعالية وإنسانية من خلال توقع الخطأ البشري في الجرائم غير المقصودة باستعمال المنهج السلوكي ونظرية الوكز (Fishbane and Shah 2020).

ويتعلق التطبيق الآخر لنظرية الوكز بسياسة الشرطة الخاصة باصطفاف المشتبه بهم معًا، وعرضهم على الشاهد لتحديد المجرم، وعلى الرغم من أنّ هذه الطريقة شائعة، فإنّ الأدلة المتراكمة أظهرت وجود نسبة خطأ عالية في تحديد شخص بريء بالخطأ على أنه الجاني، واقتُرِح تحسين نظام الاصطفاف، اذ يُقيَّم المشتبه بهم بالتسلسل مقابل التقييم المتزامن. فقد أظهر Lindsay and Wells (1985) بشكل مقنع أن احتمال الاعتراف الخاطئ بمشتبه بريء ينخفض انخفاضاً كبيراً عندما تتغير آليات العرض، وتتمثل الطريقة الأفضل في تقديم الأفراد واحدًا تلو الآخر. وقد استُعملت هذه المنهجية المحسنة بالفعل في أونتاريو ونيوجيرسي بالولايات المتحدة (Amir et al. 2005, 446).

كذلك فإنّ تقليص فرص الجريمة يمكن أن يؤدي بالفعل إلى تخفيضات كبيرة في الجريمة، ونظرًا لأن هذا الدليل أصبح معترفًا به على نطاق واسع، وأصبحت الوقاية الظرفية أكثر جدية من قِبَل صانعي السياسات، وهو أمر مطبق في بلدان مثل بريطانيا وهولندا، وأصبحت الوقاية الظرفية جزءًا لا يتجزأ من سياسة الجريمة الحكومية، وشهدت هذه البلدان تحولًا في خطاب مكافحة الجريمة، الذي لم يعد يُنظر إليه على أنه المسؤولية الحصرية للحكومة، بل تجب مشاركته مع قطاعات المجتمع جميعا (Clarke 1997, 3). وتحفز نتائج هذه الدراسات على تفعيل التجربة العربية في إجراء تجارب باستعمال الوكز في الوقاية من الجريمة، ومن المؤكَّد أنه توجد حالات استُعمل فيها الوكز بشكل عفوي وغير مخطط له، وأعطى نتائج إيجابية، وبخاصة في مجالات إدارة التفاعل في الأماكن العامة، والتصميم الحضري وحماية البيئة من التصحر والمناخ من التلوث.

**المبحث الخامس: منهجية عمل مراكز الوكز**

على الرغم من أنّ مفهوم الوكز لا يزال من المفاهيم الجديدة؛ بسبب حداثة ظهورها وانتمائها لعلم الاقتصاد السلوكي الذي يُعد أيضًا من العلوم حديثة النشأة، وهي تعد واضحة في القطاع الاقتصادي والصحي والتعليمي؛ نظرًا لكثافة الدراسات حوله وتطبيقاته، فإن استعمالات الوكز في الوقاية من الجريمة لا تزال محدودة؛ وذلك لثلاثة أسباب:

الأول: أنّ مجال مكافحة الجريمة ليس موضوعًا مستقلًّا بذاته؛ فالمؤسسة الأمنية مثقلة بملفات ضخمة تعد الوقاية من الجريمة جزءًا منها، كما أنّها مرتبطة بعدد من المؤثرات الدينية والسياسية والاقتصادية، ويصعب تعريف ما هو جريمة باختلاف الدولة وقيم المجتمع، ومن ثم فهي ظاهرة غير مستقرة، وتحتاج إلى تعامل خاص.

الثاني: أنّ الوكز أو التأثير الناعم في الوقاية من الجريمة موجود قبل ظهور نظرية الوكز وبعده، ويمكن التقاطه في التفاصيل الصغيرة لسلوك المؤسسات جميعا في الحياة اليومية، إلا إنّ الوكز خارج إطار النظرية يعتبر إجراءات إدارية صادفت الوكز، وهذا يعني عدم

ضمان استمرارية الوكز ؛ نظرًا لعدم قصديته؛ وهو ما يفرض التأكيد على أنّه موضوع قائم بذاته وله مناهجه ونظرياته.

الثالث: أنّ جوهر الوكز الأمني في الوقاية من الجريمة يكمن في تصميم سياسات أمنية باستعمال أساليب غير أمنية مخططة بشكل مركزي، ونابعة من دراسات تجريبية هدفها الوقاية من الأسباب المؤدية إلى الجريمة والقضاء على محفزات ارتكاب الجرائم.

وإذا قررت مؤسسة أمنية تأسيس وحدة للوكز، فإنّ أهم ما ينبغي تأسيسه هو: تحديد المهمة الرئيسة لوحدة الوكز، والهدف النهائي المطلوب تحقيقه، ثم تعيين عدد قليل من الموظفين والاستعانة بمستشارين متخصصين غير متفرغين، ثم تصميم منهجية عمل ترمي إلى رصد الظاهرة والتعرُّف إلى القوانين الاجتماعية المحركة لها، وبعد التأكُّد من جمع البيانات الكافية، تبدأ عملية عقد ورش العمل لتصميم سياسات أمنية تسهم في تغيير السلوك، وتحديد الجهات الحكومية والقطاع الخاص الذي يمكن أن يسهم في تحقيق الهدف.

ومن المهم مراعاة أن يكون سلوك الإنسان العادي في الحياة اليومية هو أساس الرصد وهدف التغيير، وأن أماكن انتشار المتاجر والمقاهي ومضامير المشي والملاعب والحدائق، ومواعيد عملها، وساعات ارتيادها مع تحديد أوقات الذروة وأنواع المرتادين من حيث الجنس والجنسية والعمر.. كلها بيانات أساسية لفهم الظاهرة قبل إدارة السلوك فيها، كما يمكن أن تتكرر منهجيات الوكز، بحسب الملف الأمني المراد تغييره.

وتؤكد الدراسات أنّ الوقاية من الجريمة تحقق أهدافها من خلال تحسين طفيف في سلوك الأفراد والجيران والمجتمع المحلي، وأنماط حركة الناس وتصاميم الأماكن لبيئة الحياة اليومية، فكلها تؤثر في عملية اتخاذ القرار من المجرم المحتمل، وتقلل من فرص ارتكاب الجريمة، وهذا النوع من الدراسات يحمل معه شروط الوكز، ويقي من الجريمة من دون بذل جهد، ولا توجيه أنظار العامة، وقابل لتصميم معايير وسياسات أمنية بالتشارك مع المؤسسات المعنية بالتنمية والأنشطة التجارية والتخطيط الحضري.

وتوجد ثلاثة نماذج لوحدات الوكز، هي:

- الانموذج المركزي: ويتكون من فريق من الخبراء والمتخصصين في تصميم السياسات في ضوء مناهج الاقتصاد السلوكي، ويتبع جهة رفيعة المستوى في الدولة، وغالبًا ما تتبع مكتب رئيس الوزراء أو مجلس الوزراء، ومهمته دعم التدخلات السلوكية في مختلف مؤسسات الحكومة.
- الانموذج اللامركزي: ويتكون من وحدات للوكز في كل وزارة معنية بتصميم السياسات المستمدة من الاقتصاد السلوكي، وتتبع مكتب الوزير غالبًا، ويمكن في هذه الحالة أن توجد عشرات من وحدات الوكز المنتشرة في مؤسسات الحكومة.
- الانموذج الهجين: ويتكون من شراكة بين القطاعين الحكومي والخاص، أو شركات غير حكومية تقدم خدماتها للحكومة (مركز الفكر د.ت، 26، 27).

وتعتمد منهجية عمل الوكز على أسس رئيسة، من أبرزها، بحسب اهتمامي ومتابعتي:

- الشعور بالمشكلة.
- الرغبة الجادة في الحل.
- وجود متخصصين وخبراء يعقدون ورش عمل بشروط (العصف الذهني)، أهمها: فتح المجال للمقترحات المنطقية وغير المنطقية جميعا، ودحض كل مقترح بهدف تجويد طرحه وتكامله.
- الخيال؛ فالقدرة على تخيل المشكلة وحلولها هدف رئيس للوصول إلى الوكز؛ وذلك لأنّ أبسط الحلول المتقنة تأتي بعد عصف ذهني مطول وبحث عميق.

ويمكن تصميم مؤشر للوكز الأمني المعنوي على المستوى المحلي، من طريق هوية المجتمع وثقافته، مع تحديد الجانب الأمني فيها، كما يمكن أن تكون إحدى منهجيات وحدات الوكز الأمني في مجال إدارة السلوك والمؤسسات التنموية، مثل:

| القيم | التعريف | الهدف الأمني المعنوي |
|---|---|---|
| تطوير الأماكن العامة | مضامير المشي، إنارة الشوارع، تحويل الأدوار الأرضية في العمائر السكنية إلى مقاهٍ ومتاجر | تقليل فرص احتمالية الجريمة وإيجاد تفاعل عفوي دائم في الأماكن المفتوحة |
| التعليم | تفعيل المناشط غير الصفية، وتأجير مرافق المدارس خارج أوقات العمل الرسمي، كالملاعب والصالات والمسارح وغرف الاجتماعات والمختبرات | ملء أوقات فراغ الشباب في أنشطة معروفة وأماكن مفتوحة، وتعزيز اقتصاد المدارس لتحفيزهم لخدمات أفضل |
| المسؤولية الاجتماعية | تطوير منصات العمل التطوعي لحماية البيئة الحية (الإنسان والحيوان والنبات) والبيئة غير الحية (الأودية والشواطئ والجبال والتربة) | تدعيم النظام الأخلاقي للأفراد وتحفيزهم للشعور بالمسؤولية الاجتماعية وتأثير تجاربهم فيمن حولهم |
| أنسنة المدن والأحياء | تصميم المدن والأحياء لخدمة الإنسان أولًا | تقليل الخيارات المحفزة لارتكاب الجريمة والانحراف |
| الدعايات | تنظيم الدعايات والإعلانات المباشرة وغير المباشرة والدعايات القسرية؛ نظرًا لكثافتها واستعمالاتها المفرطة، ممَّا يجعلها منصة وكز منفلتة | تقليل الخيارات المحفزة لاستعمال غسل الأموال في إعلانات الحسابات الشخصية، والرقابة على الدعايات المناهضة لقيم المجتمع |
| الأعياد والأيام الوطنية | قيم اجتماعية مقدسة ترتبط بعنصري الزمن، والطقوس التي تمارس في كل عيد | يمثل دعمها: حماية الهوية والمحافظة على التراث وبث الروح الوطنية والتماسك الاجتماعي |
| فن روايات وأفلام الجريمة والأمن | انعكاس للواقع الاجتماعي | يمكن إنتاج أفلام وروايات تجعل خطط الشرطة بمستوى ذكاء خطط المجرم، ممَّا يمكن من هزيمته |
| النكتة | نقد اجتماعي ضاحك | في انتشارها: مقاومة شعبية للأزمات والكوارث وحماية الذات والمجتمع من الإحباط |
| العصبية والعنصرية | إشهار التفوق الثقافي بالمقارنة بين ثنائيات مناطقية وقبلية وطبقية | تحويل التعصب إلى تنافس بالجدارة والكفاية في مجالات أخرى كالرياضة |
| الكاميرات | تنظيم استعمالات كاميرات المنازل والمتاجر والسيارات | الحد من تحولها إلى أدوات جمع بيانات ضخمة بأيدي الأفراد والمؤسسات، ومن تركيبها بشكل مفرط وتوجيهها لأماكن غير مخصصة لها، مثل: الأماكن العامة ومنازل الجيران |

**Source: researcher**

**النتائج والمناقشات:**

أصبحت المناهج التقليدية في مكافحة الجريمة والوقاية منها غير فاعلة مع تطور الجريمة؛ خاصة وقد اعتادت السياسات الأمنية على النهج القائل بأنّه من أجل إحداث تغيير إيجابي في الوقاية من الجريمة، يحتاج الناس إلى الشعور بأن لديهم اختيار مساراتهم ذات الصلة بقرارات جودة الحياة، بما يعني أنّنا بحاجة إلى التعامل مع المشاكل الاجتماعية والاقتصادية المزمنة مثل الفقر، وانخفاض الطموح، وتدني نوعية الحياة، وقضايا البطالة، وعدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي.

بينما في الوقت ذاته تفتح نظرية الوكز، واستعمال النهج السلوكي للوقاية من الجريمة، مجالًا جديدًا من إصلاحات السياسة القائمة على التجريبية بدلاً من القياسية، وتستهدف العوامل المعرفية والنفسية والاجتماعية المختلفة؛ وقد أكدت الكثير من نتائج الدراسات التجريبية التي تعتمد على نظرية الوكز أو تحمل سمات نظرية الوكز نجاعتها في الوقاية من الجريمة، بداية من نظرية الوقاية الظرفية إلى نظرية النوافذ المكسورة، وكذلك مفهوم "الفضاء القابل للدفاع عنه" و"منع الجريمة من خلال التصميم البيئي" أو CPTED. وأثمرت تلك الدراسات عن نتائج إيجابية، وحققت أهدافها في تحسين سلوك الأفراد والمجتمع المحلي، وأنماط حركة الناس وتصاميم الأماكن لبيئة الحياة اليومية، فكلها تؤثر في عملية اتخاذ القرار من المجرم المحتمل، ومن ثم تقلل من فرص ارتكاب الجريمة، مما يسهم في انخفاض الجريمة.

ويمثل تطوير السياسات الأمنية باستعمال نظرية الوكز واتباع سياسات تنموية وتقنية جديدة، بوصفها وضعًا افتراضيًّا في قطاعات البلديات والصحة والتعليم والاقتصاد والسياسات العامة، فرصة مهمة لتقييم السياسات السابقة وتطوير السياسات القادمة وفق مفهوم الوكز، ويتيح المجال لتوسيع آفاق التنمية والهوية والثقافة بوصفها من أبرز الأدوات الناعمة للوقاية من الجريمة.

ومن ثم، فإنّ التوجه إلى تصميم سياسات أمنية تؤسس لمجتمع صحي، بسياسات الاقتصاد السلوكي والوكز بات ضرورة.

**الخاتمة:**

تعكس نظرية الوكز، والنظريات المؤكدة لنتائجها والتي أسست لعلم الاقتصاد السلوكي، اتجاهًا عالميًّا جديدًا في تصميم السياسات العامة، في كثير من قطاعات الحكومات، وهي فكرة تنطوي على تطوير منظومة العمل الحكومي بأقل تكلفة وتضمن أعلى النتائج بأقل جهد، كما أنها موجهة لتعديل السلوك واتخاذ القرارات مباشرةً، وتقديمها بوصفها أشياء اعتيادية في وضعها الطبيعي، من دون محاولة إقناع الأشخاص.

ونظرًا لأن موضوع استعمالات الوكز وتطبيقات مبادئه في الوقاية من الجريمة يُعد جديدًا على مستوى الدراسات الأمنية ومكافحة الجريمة وتطوير السياسات الأمنية، ولأنّ هذا يعني بالضرورة منح الوقاية من الجريمة أهمية لا تقل عن مكافحتها، فإن الدراسة توصي بما يأتي:

1- مراجعة السياسات الأمنية في مجالات التنمية والتخطيط الحضري والتعليم للوقاية من الجريمة.

2- تأسيس وحدات الوكز للوقاية من الجريمة، من خلال توليد الأفكار والسياسات العامة في مجالات التنمية والتعليم والتقنية وغيرها، لكن نتائجها تركز على نشر قيم التسامح والتعايش والاستقرار وتقبُّل الآخرين.

3- دعم الدراسات الميدانية والبحوث المكتبية والتجارب المعملية في استعمالات الوكز وتطبيقات مبادئه في الوقاية من الجريمة.

4- إنشاء معمل للوكز والاقتصاد السلوكي، وجمع تجارب محلية ودولية في الوقاية من الجريمة باستعمال الوكز، وإجراء دراسات تجريبية متعددة التخصصات من علم الاجتماع وعلم النفس والعلوم الأمنية، للاشتراك في تصميم تجارب سلوكية تعالج مشكلات أمنية وفقًا لنظرية الوكز.

5- تعريف راسمي السياسات في المؤسسات الأمنية بالنتائج الإيجابية للسياسات السلوكية والوكز في الوقاية من الجريمة.

6- مراقبة الفضاءات العامة لمواجهة استعمال نظرية الوكز في التأثير في الأمن العام أو الحث على السلوكيات المهددة للأمن.

7- تشجيع مزيد من البحث النظري والتجريبي لاستعمال النظريات السلوكية في تحسين السياسات الأمنية والوقاية من الجريمة.

**قائمة المصادر:**

أندرسون، جيمس. 2017. "*صنع السياسات العامة*." ترجمة عامر الكبيسي. الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.

إيكرز، رولاند وكرستين سيلرز. 2013. *"نظريات علم الجريمة: المدخل والتقييم والتطبيقات."* الأردن: دار الفكر ناشرون.

بلا، حسن. 2014. "مدخل لفهم السياسات العامة." *مجلة القانون المغربي*، عدد. 22، (يناير): 131 – 145.

ثالر، ريتشارد وكاس سنشتاين. 2016. *"التنبيه: تحسين القرارات بشأن الصحة والثروة والسعادة"*. ترجمة عمر سعيد الأيوبي. بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون.

دانيال كانمان، دانيال. 2015. *"التفكير السريع والبطيء."* ترجمة شيماء طه الريدي ومحمد سعد طنطاوي. مصر: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة.

قندوز، عبد الكريم أحمد. "استخدام الاقتصاد السلوكي في دعم عملية صنع السياسات الاقتصادية: تجارب إقليمية ودولية". *موجز سياسات*. العدد 19. أبو ظبي: صندوق النقد العربي.

كلية محمد بن راشد. د.ت. *"حكومة المستقبل تدمج البصائر السلوكية في صناعة السياسات."* دبي: كلية محمد بن راشد للإدارة الحكومية، خلاصات التعليم التنفيذي. https://www.mbrsg.ae/home/executive-education/executive-education-summaries?page=2

مركز الفكر. د.ت. "نحو اعتماد العلوم السلوكية في صنع السياسات الحكومية في دول مجلس التعاون الخليجي." بيروت: إستراتيجي والشرق الأوسط. https://www.strategyand.pwc.com/m1/en/ideation-center/ic-research/2018/triggering-change-in-the-gcc-through-behavioral-insights-arabic.pdf

المصمودي، سليم أحمد. "الاتجاهات الحديثة للوقاية من الجريمة: كيف تتجدَّد المقاربات الكلاسيكية في العصر الرقمي؟." *المجلة العربية لعلوم الأدلة الجنائية والطب الشرعي*، مج 4، ع 2. الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

النجار، أحمد حسن. 2019. " *الممارسات الدولية لوحدات تطبيق الاقتصاد السلوكي (الوكز) ومتطلبات نجاحها"* . مركز الكويت للاقتصاد الإسلامي.
https://www.researchgate.net/profile/Ahmed-Alnaggar-4/publication/342241957_almmarsat_aldwlyt_lwhdat_ttbyq_alaqtsad_alslwky_alwkz_wmttlbat_njahha_-_d_ahmd_alnjar/links/5eea1b9e92851ce9e7ea9ded/almmarsat-aldwlyt-lwhdat-ttbyq-alaqtsad-alslwky-alwkz-wmttlbat-njahha-d-ahmd-alnjar.pdf

هالبيرون، ديفيد، أوين سيرفيس، وفريق الرؤى السلوكية. 2019. "*داخل وحدة الحفز: كيف يمكن للتغييرات الصغيرة أن تحدث فرقًا كبيراً؟"* . ترجمة أحمد عبدالله الزهراني ومحمود عبدالعزيز عبدالعال. الرياض: معهد الإدارة العامة.

## List of references:

Abdukadirov, Sherzod. 2016. *"Nudge Theory in Action: Behavioral Design in Policy and Markets."* London: Palgrave Advances in Behavioral Economics, Palgrave Macmillan.

Al-Masmoudi, Salim Ahmed. Modern trends in crime prevention: How are classic approaches renewed in the digital age? *Arab Journal of Forensic Sciences and Forensic Medicine*, Vol. 4, p. 2. Riyadh: Naif Arab University for Security Sciences.

Al-Najjar, Ahmed Hassan. 2019. *"International Practices for Behavioral Economics Implementation Units (nudges) and Requirements for Their Success."* Kuwait Center for Islamic Economics.https://www.researchgate.net/profile/Ahmed-Alnaggar-4/publication/342241957_almmarsat_aldwlyt_lwhdat_ttbyq_alaqtsad_alslwky_alwkz_wmttlbat_njahha_-_d_ahmd_alnjar/links/5eea1b9e92851ce9e7ea 9ded/almmarsat-aldwlyt-lwhdat-ttbyq-alaqtsad-alslwky-alwkz-wmttlbat-njahha -d-ahmd-alnjar.pdf

Amir, On, Dan Ariely, Alan Cooke, David Dunning, Nicholas Epley, Botond Koszegi, Donald Lichtenstein, Nina Mazar, Sendhil Mullainathan, Drazen Prelec, Eldar Shafir and Jose Silva. 2005. "Psychology, Behavioral Economics, and Public Policy." *Marketing Letters*, Vol. 16, No. 3/4. 443–454. https://link.springer.com/article/10.1007/s11002-005-5904-2

Anderson, James. 2017. *"Public Policy Making."* Translated by Amer Al-Kubaisi. Jordan: Dar Al Masirah for publishing, distribution and printing.

Baddeley, Michelle. 2011. *"Information Security: Lessons from Behavioural Economics."*, Conference: Security and Human Behavior

(SHB11).https://www.researchgate.net/publication/266292488_Information_Security_Lessons_from_Behavioural_Economics

Baimyrzaeva, Mahabat. 2013. *"Policy Analysis as a Profession in Government: Who Does What and How."* University of Central Asia – Institute of Public Policy and Administration (IPPA) Working Paper No.2.http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.3023263

Brenner, Lyle A. 2022. "Daniel Kahneman, Olivier Sibony, and Cass R. Sunstein. Noise: A Flaw in Human Judgment." *Administrative Science Quarterly - SAGE Journals*, Vol. 67(4). 69-72. https://doi.org/10.1177/00018392221119294

Buheji, Mohamed. 2018. "Understanding the Potential of Behavioural Economics on Establishing 'Quality of Life' Constructs." *American Journal of Economics*, 8(6). 279-288. DOI: 10.5923/j.economics.20180806.07

Camerer, Colin F. and George Loewenstein. 2004. "Behavioral Economics: Past, Present, Future", In "*Advances in behavioral economics*", edited by Colin F. Camerer, George Loewenstein and Matthew Rabin, 3-52. New York. Russell Sage Foundation.

Clarke, Ronald V. 1997. "*Situational Crime Prevention: Successful Case Studies*." United States: Harrow and Heston.

Daniel Kahneman, Daniel. 2015. *"Thinking Fast and Slow."* Translated by Shaima Taha Al-Raidi and Muhammad Saad Tantawi. Egypt: Hindawy Foundation for Education and Culture.

Eckers, Rowland and Christine Sellers. 2013. *"Criminal Theories: Introduction, Evaluation, and Applications."* Jordan: Dar Al-Fikr Publishers.No, okay. 2014. "An Introduction to Understanding Public Policy." Moroccan Law Journal, no. 22 (January): 131-145.

Fishbane, Alissa, Aurelie Ouss and Anuj K. Shah. 2020. "Behavioral nudges reduce failure to appear for court." *SCIENCE*, Vol 370. https://www.science.org/doi/epdf/10.1126/science.abb6591

Halperon, David, Owen Service, and the Behavioral Insights Team. 2019. *"Inside the Motivational Unit: How Small Changes Can Make a Big Difference?".* Translated by Ahmed Abdullah Al-Zahrani and Mahmoud Abdulaziz Abdel-Aal. Riyadh: Institute of Public Administration.

Kunduz, Abdul Karim Ahmed. Using behavioral economics to support economic policy making: regional and international experiences. *Policy brief*. Issue 19. Abu Dhabi: Arab Monetary Fund.

Mance, Jonathan. 2022. "Noise A Flaw in Human Judgment Daniel Kahneman Olivier Sibony and Cass R." *Journal of Law and Society*, Volume 49, Issue 1. (March): 226-231. https://doi.org/10.1111/jols.12345

Mohammed bin Rashid College. D.T. "Government of the Future Incorporates Behavioral Insights into Policymaking." Dubai: Mohammed Bin Rashid School of Government, Executive Education Summaries. https://www.mbrsg.ae/home/executive-education/executive-education-summaries?page=2

Ouss, Aurelie and Megan Stevenson. 2022. "*Does Cash Bail Deter Misconduct*." https://www.aeaweb.org/articles?id=10.1257/app.20210349&&from=f

Ouss, Aurelie. 2022. "Behavioral Science and Criminal Justice Reform." *Workshop on Behavioral Economics: Exploring Applications and Research Methods*, The National Academies in Washington, July 18-19. https://www.nationalacademies.org/documents/embed/link/LF2255DA3DD1C41C0A42D3BEF0989ACAECE3053A6A9B/file/DF2C62339C75C6B127765B645C37958E6F41F6EE4823?noSaveAs=1

Pandey, Tanishka and Amrita Raj Pathak. 2021. "The Broken Windows Theory." *International Journal of Law Management & Humanities*, Vol. 4, Iss. 5. 1722 - 1730.

Pickett, Justin T. 2018. "Using Behavioral Economics to Advance Deterrence Research and Improve Crime Policy: Some Illustrative Experiments, *Crime & Delinquency*, Vol. 64 (12). 1636-1659. DOI:10.1177/0011128718763136

Snyder, Hannah. 2019. "Literature review as a research methodology: An overview and guidelines." *Journal of Business Research*, vol. 104. 333-339. https://doi.org/10.1016/j.jbusres.2019.07.039

Solek, Adrian. 2014. "Behavioral economics approaches to public policy." *Journal of International Studies*, Vol. 7, No 2. 33-45. DOI: 10.14254/2071-8330.2014/7-2/3

Thaler, Richard and Cass Sunstein. 2016. *"Alert: Improving Decisions About Health, Wealth, and Happiness."* Translated by Omar Saeed Al-Ayyubi. Beirut: Arab House of Science Publishers.

Thought Center. D.T. Towards Adoption of Behavioral Sciences in Government Policy Making in the GCC Countries. Beirut: Strategy and the Middle East.https://www.strategyand.pwc.com/m1/en/ideation-center/ic-research/2018/triggering-change-in-the-gcc-through-behavioral-insights-arabic. pdf

Torraco, Richard J. 2016. "Writing Integrative Reviews of the Literature: Methods and Purposes." *International Journal of Adult Vocational Education and Technology*, Volume 7, Issue 3. 62-70. https://dl.acm.org/doi/abs/10.4018/IJAVET.2016070106

Van Winden, Frans A.A.M. and Ash, Elliott. 2012. "On the Behavioral Economics of Crime" *Review of Law & Economics*, vol. 8, no. 1. 181-213. https://doi.org/10.1515/1555-5879.1591

White, Mark D. 2016, "Overview of Behavioral Economics and Policy" In "*Nudge Theory in Action: Behavioral Design in Policy and Markets*, edited by Sherzod Abdukadirov, 15 – 36. London: Palgrave Advances in Behavioral Economics, Palgrave Macmillan.